دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

– دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم للفترة (2005 – 2018)

The role of SME in achieving local development -Case study of the National Agency for Youth Support and Employment of Mostaganem for the period 2005-2018

د/ عبد القادر موزاوي [1]، د/عائشة موزاوي [2]، د/ إيمان زواركي [3]

[1] جامعة مستغانم، kadirofinance21@yahoo.fr

[2] جامعة المدية، aicha_mouzaoui@yahoo.com

[3] جامعة المدية، imanezouarqui12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/12/31 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تعتبر التنمية المحلية هدف أساسي تسعى جميع الدول والمجتمعات لتحقيقه سواء كانت متقدمة أو نامية، ومن بين أهم الآليات التي تعمل على تحقيق التنمية المحلية نجد دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء عدة هيئات ومن بينها نجد الوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب التي أعطت ثمارها للحد ما، سنحاول تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة لدعم وتشغيل الشباب علي مستوى ولاية مستغانم وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في تحقيق التنمية المحلية لولاية مستغانم.

كلمات مفتاحية: النشاط الاقتصادي؛ التنمية المحلية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشغيل الشباب

تصنيفات JEL : N01, R12

Abstract:

Local development is an essential goal that all countries and societies seek to achieve. Among the most important mechanisms for achieving development The establishment of the National Agency for Youth Support and Employment, which has given fruit to some extent, and this is what we will try to prove by providing a set of statistics on the sector of small and medium enterprises Which was established within the framework of the Agency for the support and employment of youth at the level of Mostaganem province, based on several indicators to reach the percentage of actual contribution to the local development of the mandate of Mostaganem.

Keywords: Economic activity; Global development; SME; Youth employment.

Jel Classification Codes: N01, R12

المؤلف المرسل: د/ عبد القادر موزاوي، **الإيميل**: kadirofinance21@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعالة في تحقيق التنمية المحلية، وهذا لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الإنتشار والتوطين في جميع أقاليم الدولة مما يساعد انتشار الأنشطة الإقتصادية المختلفة، كما أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية.

وفي هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في الجوانب المادية والتنظيمية والتشريعية، كما قامت بإنشاء هياكل تدعيم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث تعمل هذه الأخيرة على تسهيل عمليات الإستثمار للشباب البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقييمها بالإضافة إلى تمويلها الذي يأخذ أشكال مختلفة وصولاً إلى إنشاء مؤسسة مصغرة وصغيرة قابلة للتكيف مع البيئة ومنتجة لمنتجات وخدمات موجهة لسوق المحلي أو الدولي، ومن خلال بحثنا هذا تم تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية مستغانم ، وتقييم الدور الذي تلعبه في تمويل وترقية المشاريع الإستثمارية المحلية التي تعمل بدورها في تحقيق التنمية المحلية لولاية مستغانم.

الإشكالية: مما سبق يمكن طرح **إشكالية البحث** كما يلي:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية مستغانم خلال الفترة 2005–2018؟

أهداف الدراسة: تكمن الهدف من الدراسة فيما يلي:

- ✓ محاولة إبراز الأدوار التي يمكن أن تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، وفي الحد من التباين الجغرافي لهذه التنمية.
- ✓ محاولة فهم أثار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لتدخل الجماعات المحلية من خلالها، للتأثير على المشاريع الإستثمارية من أجل تحقيق التنمية المحلية لولاية مستغانم وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005-2018.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- ✓ إيضاح أهمية اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمليات الاستثمارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية .
- ✓ تفسير النتائج الاقتصادية المترتبة عن التوسع في الاستثمار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لولاية مستغانم خلال الفترة الممتدة من 2005-2018.

حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية مستغانم، حيث ارتأينا أن تكون الدراسة داخل المؤسسة للتعرف أكثر على الواقع المحيط الذي نعيش فيه، بالإضافة إلى سهولة التواصل، أما حدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2018 وهذا للوقوف على مدى تأثير تطبيق تمويل المؤسسات المصغرة على ترقية الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية للولاية.

منهج الدراسة:

بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية:

- ❖ المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية.
- ❖ المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أولا:مفاهيم عن التنمية المحلية.

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنضمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذالك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل (أحمد، 1999).

التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، وذالك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة وتجسيد أثارها في سلسة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى واستغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذالك بقصد الرفاهية للمجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية (أحمد ف.، 2005).

كما عرفتها الأمم المتحدة سنة 1956 على أنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة، بشكل يُوجَّهُ محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغير (محمد، 2002).

كما تعرف كذالك بأنها التنظيم الهادف لجماعات الذين يتأثرون بمشكلات مشتركة فعن طريق التسهيلات والتوجيه، يمكن من تنمية الموارد المجتمعية، ووقفاً لمبدأ المساعدة الذاتية وذالك بهدف تنمية القيادة المحلية وتحقيق الرفاهية في المجتمع من خلال برامج تؤدى على مستوى القرية (خاطر، 2002).

تعريف الأستاذ الدكتور، عبد المطلب عبد الحميد: تعرف التنمية المحلية بأنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً وثقافياً وحضرياً، من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظومة شاملة وكاملة" (الحميد، 2001).

كما يعرفها كذالك بأنها: "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة".

كما عرفها المشرع الجزائري بأنها:" تنمية الإقليم المنطقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذالك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات الثروات وتسيير

محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات التكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقاً ومحددة وملتزمة" (الجريدة الرسمية، 2010).

يقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين هما (محمد ف.، 2013):

- المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

كما أن تجسيد التنمية المحلية يتطلب وضع إستراتيجية لإنجازها على المستوى المحلي بهدف تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية الوطنية على مستوى القطر ككل.

أما **الأستاذ أرثر دونهام** فقد ذكر بأن عناصر التنمية المحلية هي أربعة عناصر بعد أن عرفها: "بالنشاط المنظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق التعاون والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذالك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو الأهلية" (خاطر، 2002).

من خلال هذا التعريف يبين لنا الأستاذ أرثر دونهام بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر لكافة إحتياجات الأفراد، وأيضاً ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية، مثل دعمها بالمعدات والأجهزة، وكذالك بالأموال التي لها دور في عملية التمويل المحلي.

كما نستخلص من التعاريف السابقة أن التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل وتضافر الجهود بين المواطنين والسلطات العمومية(الدولة)، في إطار السياسة العامة للتنمية بهدف أحداث تغيرات وتحسينات في أحوال الفرد والمجتمع، وأن نجاح خطة التنمية مرهون بمشاركة المواطنين على المستوى المحلي والقومي لتحديد أهدافها.

كذالك فأن التنمية المحلية تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار وغرس الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي الذي يكفل المساهمة الفعالة في التنمية .

كما تعد التنمية المحلية عملية مخططة تتم وفق سياسات وبرامج تهدف إلى رفع المستوى المعيشي لكل أفراد الوحدة المحلية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والدعم المالي للدولة ونجاح خطة التنمية.

ثانيا: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال ،فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن:

هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها " تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال ،محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65ألف دولار وعدد العمال اقل من 110" (عيسى).

البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا "بأنها تلك المنشآت التي توظف اقل من 50عامل.

ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها مابين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة (رحيم، 2003).

أما **الجزائر تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ،ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار أو يتجاوز رأس مالها 500مليون دينار.

كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لايمتلك رأس مالها بمقدار 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عمر، 2011)، مما تقدم يتبين أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايعني إنهاء المؤسسات الكبيرة إنما يعني وضع الأمور في نصابها. وحتى داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تتحدد المجالات التي يعمل فيها كل نوع (صغيرة، متوسطة) حتى نتجنب الهدر في إمكانات الاقتصاد.

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية:

لقد أدركت معظم الدول النامية والمنضمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الإنتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على انتشار الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وهذا يؤدي بدوره غلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، ولقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منضمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية، لذلك فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فعالاً في التنمية المحلية وذلك كمايلي (شبوطي، 2003):

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم على ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية والأطفال كمساعدين في بعض الأعمال -بدلا من تحولهم إلى طاقات نافعة- تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

ج - إعداد الصناعيين الوطنيين: كما يكمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع الوطنيين-سواء حرفيين أو متعلمين-قادرين على

بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد على التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلا تحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم.

د– تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال:كما يظهر دور القطاع، كونه يخلق لدى الأفراد قيما تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد، والصناعات ص م خاصة الحرفية منها أو التقليدية أو البيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات والمؤسسات في أرجاء الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بما يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوع من التطوير في إطار القيم المجتمعية.

هـ– تطوير الصناعات التقليدية وتحقق الظواهر الاجتماعية: وتظهر أهمية هذه الصناعات اجتماعيا من خلال تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية البدائية وتحولها إلى صناعات حديثة ومتطورة وذلك من خلال:

- تنمية القدرات الذاتية للأفراد (حرفيين وصناعيين) على تسويق المنتجات داخليا وخارجيا والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة تتماشى مع الاقتصاد الحديث.
- تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات حديثة ومتطورة تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعا وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة عن ممارستهم لأنشطة غير منتجة.

بالرغم من الدور الفعال الذي يقوم به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية إلا أنه يعاني من العديد من المشاكل التي جعلت مساهمته في التنمية المحلية ضعيفة ومن بينها (عمار، 2010):

- ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة مما زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنة الأولى من الانطلاق.
- ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما أدى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص.
- حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي أثر على قدرة التنافسية لهذه الأخيرة.
- غالبية البلديات لا تملك منطقة نشاط تمكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى لا تملك مثل هذه المناطق فهي غير مستقلة، حولها المستفيدون منها إلى نشاطات أخرى، كما تحولت بعض مناطق النشاط إلى مناطق سكنية.
- المحيط الاقتصادي للمجموعات المحلية لا يوفر البيئة المناسبة التي تسمح بجذب الاستثمارات الصغيرة وخاصة قلة المرافق الضرورية والهياكل القاعدية.
- ضعف موارد البلديات المالية لا يسمح لها بتهيئة محيطها الاقتصادي وجعله مستقطباً للاستثمار.
- القوانين التي تسير الجماعات المحلية حالياً تجاوزها الزمن ولا تشجع المبادرات الهادفة إلى وضع برامج للتنمية المحلية تتماشى مع خصوصيات كل بلدية.

إن قيام تنمية محلية حقيقية في الجزائر يتطلب من الدولة تحرير الجماعات المحلية من القرارات الفوقية وتطبيق مفهوم اللامركزية بشكل فعال وصحيح، وبهذا يتلاشى اعتماد البلديات على خزينة الدولة والتوجه نحو البحث على موارد ذاتية محلية مما يدعم استغلال هذه الموارد المتاحة محلياً عن طريق تحسين المحيط الاقتصادي وتدعيم الاستثمار وخاصة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية.

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة (وكالة مستغانم)

تقييم حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية مستغانم.

سنحاول من خلال هذه الدراسة التقييمية تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة لدعم وتشغيل الشباب علي مستوى ولاية المدية وذالك بالاعتماد على عدة مؤشرات للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية في ترقية الإستثمار المحلي لولاية مستغانم.

المؤشر الأول:تطور عدد الملفات المودعة من لدى الوكالة خلال الفترة الممتدة (2005– 2018):

إن المساعدات والتحفيزات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى شريحة الشباب حفزتهم على الاستثمار في مختلف، وهذا ما يعكسه الجدول التالي:

جدول رقم01: عدد الملفات المودعة لدى الوكالة خلال الفترة (2005–2018).

السنوات	عدد الملفات المودعة	%النسبة
2005	521	3.10
2006	447	2.83
2007	467	2.77
2008	714	4.24
2009	1640	9.75
2010	544	3.23
2011	364	2.16
2012	300	1.78
2013	1215	7.23
2014	863	5.13
2015	424	2.51
2016	7838	46.64
2017	638	3.80
2018	829	4.93
المجموع	**16804**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مناك تفاوت في عدد الملفات من سنة إلى أخرى حيث بلغ أعلى مستوى لها سنه 2009 بقيمة تقدر 1640 ملف مودع أي بنسبة 9,75% وهذا منذ سنة 2005، وهذا راجع إلى الإعانات والمزايا الممنوحة من قبل جهاز دعم تشغيل الشباب منها:

- ❖ رفع قيمة الإستثمار من 4 ملايين إلى 10 ملايين دج ابتداء من سنة 2009 مما سمح بفتح مجال الإستثمار.

❖ تخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 5% و 25% لتصبح سنه 2009 مابين 5%و 10%.

ليعود عدد الملفات المودعة على مستوى الفرع إلى الانخفاض بعد سنة 2009 نتيجة العراقيل والصعوبات، وعزوف البنوك على التمويل المشاريع (التمويل الثلاثي).

ليرتفع سنة 2013 ويصل إلى مستوى يقدر ب1215 ملف أي بنسبة 7,23% من العدد الإجمالي وهذا يعود إلى:

➢ برنامج رئيس الجمهورية الذي يتضمن مشروع 100 محل في كل بلدية، حيث كانت الوكالة من بين ثلاث هيئات التي تودع لديها الملفات الذي تخص هذا المشروع بالإضافة إلى الصندوق الوطني للبطالة والوكالة الوطنية للقرض المصغر.

لكن انطلاق من سنه 2016 نلاحظ أن هناك قفزة نوعية في عدد الملفات المودعة من طرف الشباب لدى الوكالة حيث بلغ عددها 7838 ملف مودع أي بنسبة تقدر 46,64% وهي أعلى نسبة وصلت إليها الوكالة منذ نشأتها وإلى غاية يومنا هذا، ويعود ذالك إلى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الدولة من أجل جذب وإستقطاب الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمتمثلة في:

❖ تقديم قروض بدون فوائد تمنح الوكالة للشباب ذوي المشاريع، وذالك في حدود 29% من قيمة مبلغ الإستثمار إذا كان لا يتجاوز مبلغ الإستثمار 5000000دج، 71% تمثل المساهمة الشخصية للمستثمر.وفي حدود 28% من قيمة ملغ الإستثمار أذا كان مبلغ الإستثمار ما بين 5000001و 10000000دج والنسبة الباقية تتمثل في المساهمة الشخصية.

❖ التخفيض في نسبة الفائدة على القروض البنكية حيث يتحمل المستثمر 1%فقط من قيمة القرض والجزء الباقي تتحمله الوكالة.

تقديم قروض بدون فوائد من طرف الوكالة لشباب أصحاب المشاريع ذوي الشهادات التكوين المهني وأصحاب حاملي الشهادات خريجي التعليم العالي. ولتوضيح أكثر نستعين بالتمثيل البياني التالي:

شكل رقم **01** : التمثيل البياني لعدد الملفات المودعة لدى الوكالة (**2005–2018**).

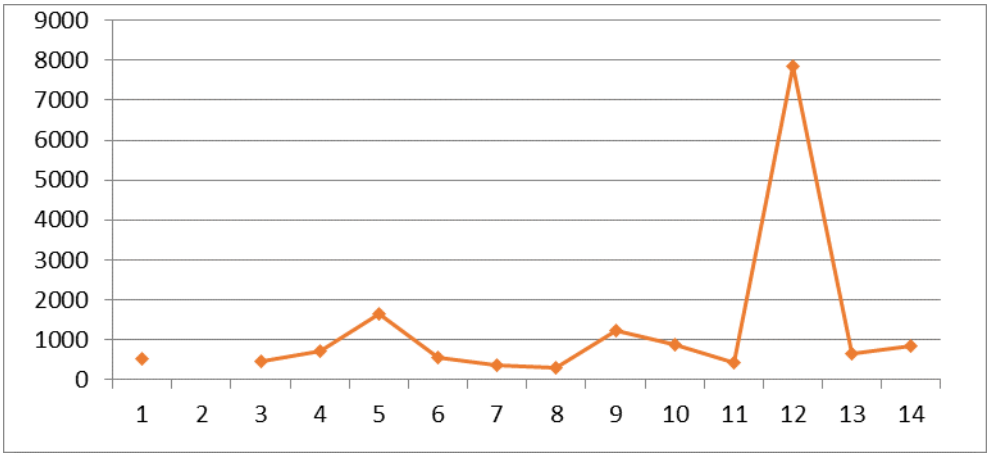

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018)

المؤشر الثاني:الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات المصغرة حسب قطاع النشاط (2013–2018):

لمعرفة أهم التطورات التي حدثت في مختلف القطاعات التي تمولها الوكالة، نقوم بتلخيصها في الجدول المولي حسب الإحصائيا المتوفرة لدينا كمايلي:

الجدول رقم03: تطور الحصيلة الإجمالية للوكالة حسب قطاع النشاط للفترة(2013–2018).

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الخدمات	29	68	61	119	282	207
الحرفي	03	29	27	35	51	48
الفلاحة	21	79	92	174	156	229
الري	–	–	–	01	02	01
الصيد	–	–	–	02	–	02
النقل	–	35	108	427	434	64
الصناعة	06	23	21	39	44	35
أشغال البناء	14	40	33	21	21	10
المهن الحرة	–	06	09	10	14	16
المجموع	**73**	**290**	**352**	**828**	**1004**	**622**

المصدر: : من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

نلاحظ من خلال الجدول المبين إعلاه أن معظم المؤسسسات الممولة من طرف الوكالة تتمثل قي قطاع النقل والمقدرة ب 1068 مؤسسة ممولة, وهذا راجع إلى عدد الملفات المودعة من طرف الشباب الراغبين في الإستثمار في هذا المجال نتيجة سهولة إنشاء هذا النوع من المشاريع وكذالك الإجراءات والتحفيزات والإعانات المقدمة من طرف الوكالة، ثم يليها قطاع الخدمات بمجموع يقدر ب 766مؤسسة ثم يأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة ب571مؤسسة، حيث نجد أنه في السنوات الأخير أصبح الشباب يركزون على الإستثمار في قطاع الفلاحة نتيجة توفر الولاية على المناخ الملائم للإستثمار وكذالك نتيجة الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة في مجال هذا القطاع، ومن خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا نلاحظ غياب شباب ولاية مستغانم عن قطاع الري والصيد أي عدم الإهتمام بالأشجار المثمرة رغم أن الولاية تزخر بمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة.

المؤشر الثالث:تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة:(2011–2018):

نحاول توضيح تطور عدد المؤسسات الممولة من خلال الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم04:يبين تطور عدد المؤسسات المصغرة الممولة للفترة (2011–2018).

السنوات	عدد المؤسسات الممولة	%النسبة
2011	67	2,02
2012	65	1,96
2013	73	2,21
2014	290	8,78
2015	352	10,66
2016	828	25,08
2017	1004	30,41
2018	622	18,84
المجموع	3301	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة كان متزايداً حيث كان في سنة 2011 ضعيفة، فقد قرت ب 67 مؤسسة ممولة بنسبة تقدر ب 2,02% وهذا راجع إلى عدم وعي المواطنين بالخدمات التي تقدمها الوكالة على مستوى الولاية، أما في سنة

2016 فنلاحظ إرتفاع محسوس وصل إلى 828 مؤسسة أما في سنة 2017 فنلاحظ أن الوكالة حققت أكبر نسبة لها من حيث عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حيث وصلت إلى 1004 مؤسسة بنسبة تقدر 30,41% من إجمالي عدد المؤسسات الممولة، وهذا راجع إلى الإجراءات الجديدة المتخذة من طرف الدولة وفق التدابير الجدية التي تم إقرارها سنة 2016 من أجل جذب وإستقطاب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة من حيث أشكال التمويل المعدلة، وتقديم القروض بدون فوائد من طرف الوكالة وكذا الإعانات المالية الممنوحة للشباب، لتعود في الانخفاض في سنة 2013 لتصل إلى 622 مؤسسة بنسبة تقدر ب18,84%وذلك راجع إلى عزوف الشباب عن بعض الخدمات التي تقدمها الوكالة كالري والصيد، كما يمن إن نوضح ذلك عن طريق التمثيل البياني التالي:

شكل رقم 02: التمثيل البياني لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة (2011-2018)

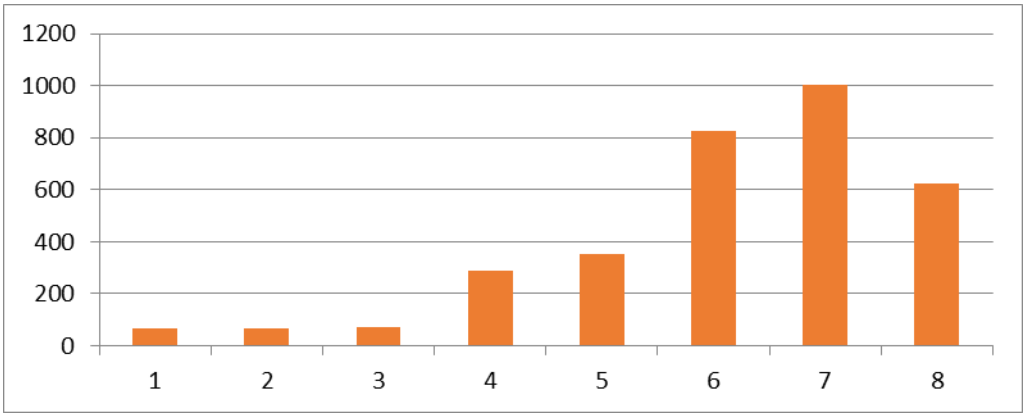

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

المؤشر الرابع: عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب دوراً فعالاً وهاماً في توفير مناصب الشغل وذالك من خلال المؤسسات التي يتم إنشاؤها من خلالها، والجدول التالي يوضح تطور عدد المناصب الشغل في إطار الوكالة (ولاية مستغانم).

الجدول رقم 05: يبين تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

السنوات	عدد مناصب الشغل	%النسبة
2011	232	2,44
2012	215	2,27
2013	288	3,04
2014	805	8.49
2015	963	10,16
2016	1797	18,97
2017	2853	30,12
2018	2318	24,47
المجموع	**9471**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن عدد الشباب التي استفادت من مشاريع في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، فبعدما كان في السنوات الثلاث الأولى منخفضة، حيث كانت توفر 232 منصب شغل في سنة 2011 وبنسبة لا تتجاوز 2853 منصب شغل أي بنسبة مئوية تقدر حوالي 30,12% من إجمالي مناصب الشغل لتنخفض سنة 2018 لتصل إلى 2318منصب شغل وبنسبة تقدر حوالي 24.47% وذلك نتيجة انخفاض عدد الملفات المودعة من طرف الشباب ، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المناصب المستحدثة من طرف الوكالة تتمثل في مجموع مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة، ومن هنا يتضح لنا الدور الفعال التي تقوم به الوكالة من أجل استحداث مناصب الشغل وذلك من خلال تحقيق عدد معتبر من المشاريع مما ساهمت فعلاً في تحقيق التشغيل وتخفيض معدلات البطالة على مستوى كافة الولاية، ولمزيد من التوضيح نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم 03 :عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة(2011-2018).

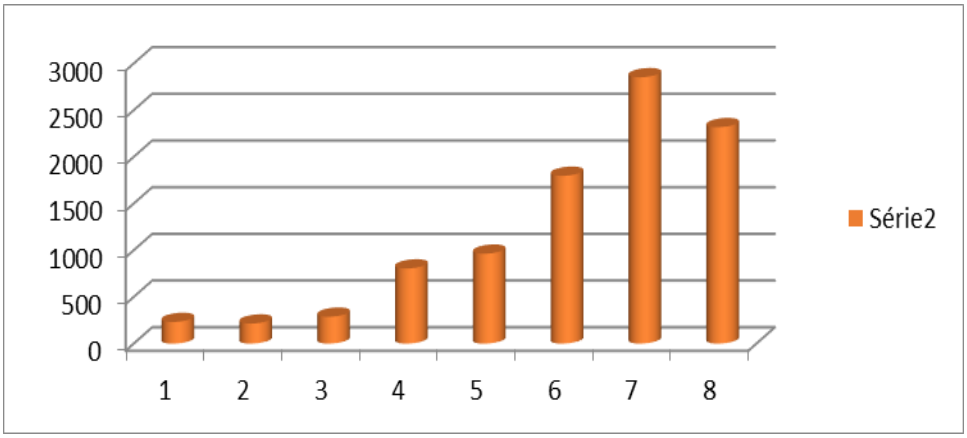

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

المؤشر الخامس: تقيم الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي منذ نشأتها وإلى غاية 2018.

لقد حققت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تطورات عديدة في مختلف القطاعات وهذا حسب النتائج الإحصائية المتوفرة لدينا من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي للمشاريع الممولة، وكذلك مساهمتها الفعالة في توفير مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 06 : يبن الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي منذ نشأها وإلى غاية 2018.

أنواع التمويل	الثنائي	الثلاثي	المجموع
عدد الملفات المودعة في البنك	-	4706	4706
عدد الموافقات البنكية	-	3466	3466
عدد المشاريع الممولة	202	4220	4422
عدد مناصب العمل المستحدثة	567	11185	11752
المجموع	**769**	**23557**	**24346**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءاً على المعطيات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم (2018).

والتعديلات التي قامت بها الوكالة من سنة إلي أخرى فيما يخص أشكال التمويل وكذا الامتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة، كما يعود سبب نجاحها كذلك للبنوك التي تلعب دورً

مهماً في إنشاء المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، فهو يقدم نسبة مساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث يتجلى ذلك من خلال صيغة التمويل الثلاثي التي قدرت ب 4220 مشروع استثماري أي بنسبة تقدر حوالي 95% من صيغة التمويل الثلاثي وهي نسبة كبيرة مقارنة مع ما تقدمه الوكالة في صيغة التمويل الثنائي والمقدر ب 202 مشروع بنسبة 05% من مجموع المشاريع الممولة.

كما استطاعت الوكالة أيضاً أن تحقق قفزة نوعية في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار الوكالة حوالي 11752 منصب عمل، كان النصيب الأكبر منها لعدد مناصب العمل المستحدثة في إطار صيغ التمويل الثلاثي فقد قدرت ب11185 منصب عمل مستحدث أما في صيغة التمويل الثنائي فقد حققت حوالي 567 منصب عمل، ويعود سبب ذلك إلى التدابير والإجراءات المتخذة من خلال تقديم قروض بدود فوائد من طرف الوكالة في حالة التمويل الثنائي وتخفيض الفوائد على القروض في حالة التمويل الثلاثي الذي تتحمل جزء منه الوكالة.

وفي الأخير يمكن اعتبار أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تلعب دوراً حيوياً في تقديم الدعم الأصحاب المشاريع الاستثمارية الذي بدورها توفر مناصب الشغل والمساهمة في تخفيض معدلات البطالة والقضاء على الفقر وتوفير حياة كريمة للأفراد.

خاتمة:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المحلية، وذلك نظراً لما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية كالبطالة والفقر وبتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حاجاتهم الأساسية.

ولمعرفة الدور الحقيقي الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تحقيق تنمية محلية مستدامة، قمنا بتسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها في إطار الوكالة لدعم وتشغيل الشباب علي مستوى الولاية وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات متمثلة في عدد الملفات المودعة لدى الوكالة من طرف الشباب و عدد المؤسسات المنشأة من خلالها، إضافة إلى عدد

مناصب الشغل المستحدثة، وفي الأخير قمنا بتقييم الحصيلة الإجمالية للوكالة من حيث أشكال التمويل ثنائي أو ثلاثي.

ومن خلال تحليلنا إلى هذه المؤشرات توصلنا إلى مجموعة النتائج المتعلقة بالوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم وهي كالأتي:

- ❖ استطاعت الوكالة المحلية لولاية المدية أن تحقق عدد معتبر من المشاريع مما ساهمت في تحقيق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة على مستوى الولاية.
- ❖ صيغ التمويل الأكثر تداولاً هي صيغة التمويل الثلاثين أي المساهمة الشخصية لشاب صاحب المشروع، وقرض الوكالة، بالإضافة إلى القرض البنك.
- ❖ يقع العبء الأكبر من تمويل المشاريع في إطار الوكالة على عاتق البنوك بالدرجة الأولى، لذلك غالباً ما يرجع رفض المشاريع (المشاريع الغير الموافق عليها) إلى البنوك.
- ❖ أكثر المشاريع إقبالاً من طرف الشباب هي المشاريع الفلاحية والخدمات وقطاع النقل وبنسبة أقل قطاع أشغال البناء، وعزوف شبه كلي فيما يخص مشاريع الري الصيد.
- ❖ أصحاب المشاريع لا يملكون الخبرة والتكوين والتخصص المقاولاتية وإدارة المشاريع.

المراجع:

1. أحمد مصطفى خاطر. (2002). *التنمية الاجتماعية، المفهومات الأساسية ونماذج الممارسة*. مصر: المكتبة الجامعية الحديثة.

2. الجريدة الرسمية. (2010). القانون رقم 10- 02 المصادق عليه في 29 يونيو 2010، المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. *الجريدة الرسمية* (61)، 90.

3. أيت عيسى. (بلا تاريخ). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، آفاق وقيود. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (6)، صفحة 273.

4. بن حليمة عمر. (2011). *دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة دراسة حالة منطقة بشار*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان.

5. حسين رحيم. (2003). *تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تشخيص ومقترحات*. الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

6. حكيم شبوطي. (2003). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر.*

7. خاطر أحمد. (1999). *تنمية المجتمعات المحلية.* الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

8. عبد المطلب عبد الحميد. (2001). *التمويل المحلي والتنمية المحلية.* مصر: الدار الجامعية.

9. علوني عمار. (2010). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية. *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير* (10)، صفحة 23.

10. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد. (2005). *الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية.* الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

11. فراري محمد. (2013). *تمويل التنمية المحلية في الجزائر بين مقتضيات الديمقراطية والانشغالات المركزية.* مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر.

12. محمود عبد الفتاح محمد. (2002). *الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية أسس نظرية ونماذج تطبيقية.* مصر: المكتب الجامعي الحديث.